مغرب الحماية: 1912-1956

أولا. المحاور:

1- **نظام الحماية وتمزيق البلاد**

2- **مؤسسات المعرفة الاستعمارية**

3- **المقاومة المسلحة وعمليات التهدئة**

4- **نشأة الحركة الوطنية**

5- **السير نحو الاستقلال**

ثانيا. البيبليوغرافيا:

- ابن المليح عبد الله، **التاريخ السياسي للمغرب إبان الاستعمار – البنيات السياسية**، ترجمة محمد الناجي، الدار البيضاء: إفريقيا النشر، 2014.

- بوعشرين الحسن بن الطيب بن اليماني، **التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب**، تقديم وتصحيح محمد المنوني. الرباط: دار نشر المعرفة، 1994.

- بورك إدموند، **الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)**، ترجمة محمد أعفيف. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013.

- بورك إدموند، **الدولة الإثنوغرافية: فرنسا واختلاق الإسلام المغربي**، ترجمة محمد أعفيف، سلسلة المغرب ومحيطه: نصوص وترجمات: 3. الرباط: منشورات الجامعة الدولية للرباط، 2023.

- ركوك علال والهاني حفيظة ويشوتي رشيد (تنسيق)، **الحماية: المفاهيم والإشكاليات القانونية**. الرباط: منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2016.

- السليماني محمد بن الأعرج، **اللسان المعرب عن ثقافت الأجنبي حول المغرب**. الرباط: مطبعة الأمنية، 1971.

- العروي عبد الله ، **مجمل تاريخ المغرب**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002، ج.3.

- عياش ألبير، **حصيلة الاستعمار الفرنسي في المغرب،** ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، مراجعة وتقديم الطبعة العربية إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي. سلا: كلمات، 2010.

- القبلي محمد (إشراف وتقديم)، **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب. الرباط: مطبعة عكاظ الجديدة، 2011.

- Julien Charles-André, *Le Maroc face aux impérialismes, 1415-1956*. Paris : Jaguar, 2011.

- Rivet Daniel, *Lyautey et l'institution du Protectorat française au Maroc ,1912 – 1925*, tome I et II. Paris : L'Harmattan, 1988.

- Rivet Daniel, *Le Maroc de Lyautey à Mohamed V. Le double visage du Protectorat*. Casablanca : Librairie Porte d'Anfa, 2004.

1- نظام الحماية وتمزيق البلاد

نجحت فرنسا بعد إبعاد منافسيها في الانفراد بالمغرب. واختارت تطبيق نظام الحماية عليه بدل إخضاعه لنظام المستعمرات، نظرا إلى الخصوصيات التاريخية والجيوسياسية والبشرية للمغرب، وكذا الظروف الناتجة عن حدة التوترات التي أثارتها "المسألة المغربية" على الصعيد الدولي. فضلا عن تطور التجربة الاستعمارية الفرنسية والرغبة في اقتصاد الوسائل المادية والبشرية.

وبموجب عقد الحماية فقد المغرب سيادته واستقلاله، وقسم المغرب إلى ثلاث مناطق نفوذ أجنبي:

– منطقة النفوذ الفرنسي: المنطقة السلطانية (وسط المغرب)، يرأسها المقيم العام الفرنسي الذي يصدر القوانين باسم السلطان المغربي، ويشرف على الشؤون الإدارية العسكرية الاقتصادية والثقافية. بالمقابل هناك إدارة مغربية يرأسها السلطان الذي احتفظ بالشؤون الدينية وإمضاء الظهائر.

– منطقة النفوذ الإسباني: المنطقة الخليفية (شمال وجنوب المغرب) خضعت لمندوب إسباني تولى السلطة الفعلية، تاركا سلطة شكلية لخليفة السلطان. فالتوافقات الدولية بداية القرن 20 ألزمت فرنسا بقبول إسبانيا كشريك استعمارية، واستمد وضعها من معاهدة الحماية نفسها، فاتفاق 27 نونبر 1912 مع اسبانيا كرر في جوهره نفس ما أقرته معاهدة فاس.

– مدينة طنجة: كان لها وضع خاصا، ففي 1923 تم الاتفاق بين فرنسا واسبانيا وانجلترا على النظام الإداري الدولي لطنجة، لا يمثل فيه المخزن إلا من خلال مندوب مفوض دون نفوذ. وذلك لكون طنجة اطلعت بدور دبلوماسي تمثل في احتضانها لمقرات الهيئات الدبلوماسية، وموقعها الاستراتيجي المطل على بوغاز جبل طارق.

ولا يمكن عموما فهم نظام الحماية بالمغرب فهما جيدا دون الحديث عن الماريشال هوبير ليوطي، (1854–1934، الذي طبع هذا النظام بطابعه وتصوره الخاص وأعطى هذا المفهوم "مضمونه المغربي"، مستفيدا في ذلك من تجاربه في بلدان أخرى. مثل مدغشقر والهند الصينية والجزائر حيث أسندت له بداية القرن 20 القيادة العامة للجيوش الفرنسية المرابطة على الحدود مع المغرب، والتي كان مقر قيادتها في وهران؛ وقد مكنه ذلك من أن يصبح من كبار الخبراء بشؤون المغرب. لذلك جرى تعيينه في ماي 1912 مقيما عاما بالمغرب وتكليفه بمهمة تدشين سياسة جديدة كفيلة بإعادة الهدوء إلى البلاد. فقد استتبع توقيع

معاهدة الحماية في مارس 1912 تمرد في مدينة فاس ما بين 17 و22 أبريل، "أيام فاس الدامية"، كشف عن العديد من الهفوات السياسية والعسكرية.

وغيّر تعيين ليوطي الأوضاع رأسا على عقب، بوضع الحماية الفرنسية على مسار مختلف. فبمجرد وصوله إلى فاس في 24 ماي 1912، أمسك بزمام الأمور معتزما تطبيق سياسة تختلف عن تلك التي نهجتها فرنسا في الجزائر. فقد شكل اتصاله مع القبائل المغربية أثناء مرحلة التغلغل في المنطقة الشرقية على الطريقة المسماة، "بقعة الزيت"، فرصة غنية بالكثير من العبر.

ولإعطاء الانطلاقة لسياسته المغربية، تبيّن لليوطي أن السلطان المولى عبد الحفيظ يشكل مصدرا للعرقلة يتحتم تنحيته بأي ثمن. وهذا ما أفلح فعلا في القيام به في غشت 1912. وتفنن ليوطي في تنصيب الخلف فجعله يتمظهر بكل مظاهر البيعة المعمول بها على الصعيد المحلي. وهكذا، خلف المولى يوسف أخاه لأبيه المولى عبد الحفيظ كسلطان وأمير للمؤمنين. وكان فكر ليوطي هو مراقبة المجتمع المستعمر بواسطة مؤسسات هذا المجتمع نفسه، وكذا اكتساب معرفة بتاريخ المغرب وثقافته والعناصر الأساسية في القانون المغربي.

2- مؤسسات المعرفة الاستعمارية

خلال ربع قرن جرى مسح منهجي للمغرب، بدراسة المؤسسات والقبائل والمدن واحدة تلو الأخرى. وتمت معظم هذه الدراسات نتيجة عمل مجموعتين هما: البعثة العلمية في المغرب (mission /MSM scientifique au Maroc) ولجنة إفريقيا الفرنسية (Comité de l'Afrique /CAF Française).

فقد نجح ألفريد لوشاتولييه Alfred Le Chatelier في إقناع صانعي القرار في فرنسا بإقامة بعثة علمية بالمغربلتوفير معلومات ممنهجة وموثوقة عن المجتمع المغربي؛ إذ من شأن ذلك تجنيب فرنسا وقوع حوادث غير مرغوب فيها. وقد أصدرت البعثة العلمية نشرتها "الأرشيفات المغربية" التي بلغت ثلاثة وثلاثين مجلدا، وكذا سلسلة "مدن وقبائل المغرب" (11 مجلدا)، التي تضمنت دراسات وأبحاث عن وقائع المغرب، ومعلومات عن القبائل الأمازيغية في جبال الأطلس المتوسط والمدن الساحلية المغربية والساكنة القروية المحيطة بها.

وتأسست في الفترة ذاتها المدرسة العليا للآداب واللغة الأمازيغية سنة 1915. كما أنشئت مؤسسة للبحث سميت بمعهد الدراسات العليا المغربية IHEM، وكان من مهامها إصدار مجلة عنونت بـــ "نشرة معهد الدراسات العليا المغربية ودراسة اللغات الأمازيغية"، التي أعيدت تسميتها سنة 1917 لتحمل اسم "الأرشيفات البربرية" Archives berbères. في ذات السياق تم تأسيس معهد الدراسات العليا ومدرسة الآداب سنة 1921. وكعلامة ومؤشر على الاحترافية الجديدة، جرى استبدال عنوان المجلة التي يصدرها المعهد بـــ: هيسبريس Hespéris الاسم الاغريقي القديم الذي عرف به المغرب.

3- المقاومة المسلحة وعمليات التهدئة

لم ينفع لا القمع المسلط على انتفاضة فاس ولا تنحية المولى عبد الحفيظ وتنصيب المولى يوسف محله في تهدئة الأوضاع بالبلاد، بل انتشرت حركات للمقاومة في مختلف جهات البلاد رافعة شعار الجهاد.

وهكذا قامت قبائل صحراوية وسوسية، وهي مقتنعة بفراغ كرسي الحكم في فاس، بمبايعة الشيخ أحمد الهيبة، في تزنيت يوم 03 ماي 1912، لكي يقودها نحو شمال البلاد. وتقدمت قوات الهيبة شمالا لتدخل مدينة مراكش. وتمت مبايعته كذلك من طرف علماء المدينة في 18 من غشت 1912، مما زاد من تأكيد شرعيته. وحاول الهيبة توجيه حملة نحو الدار البيضاء، غير أنه اصطدم بالقوات الفرنسية التي كان يقودها الكولونيل "مانجان" Mangin في سيدي بوعثمان، صبيحة 6 شتنبر 1912. وحققت القوات الفرنسية نصرا كبيرا قوض نهائيا حماسة حركة المقاومة، ليتراجع أحمد الهيبة ومن بقي من أتباعه إلى تارودانت، حيث تابع المقاومة حتى وافته المنية سنة 1919، ليحمل لواء الجهاد بعده أخوه مربّيه وربّه.

لم يكن اندحار الهيبة في سيدي بوعثمان ودخول المغرب مضطرا غمار الحرب العالمية إلى جانب فرنسا (1914-1918) ليوقف المقاومة القبلية. ففي الأطلس المتوسط تمكن موحا أوحمو الزياني من إلحاق هزيمة نكراء بالفرنسيين في معركة الهري سنة 1914، إذ سقط من الجانب الفرنسي حوالي 33 ضابطا و580 جنديا. واستمر هذا القائد وأتباعه بالأطلس المتوسط في تحدي مختلف المخاطر إلى حدود سنة 1920، عندما فضل زعيمهم في النهاية مواجهة الموت بدلا من الاستسلام.

أما في الشمال، فلم يكن لاحتلال المغرب من قبل إسبانيا أن يتم دون صعوبات جمّة. فقد برزت مقاومة عنيفة على يد القبائل الريفية بقيادة الشريف أمزيان. وهي مقاومة ألحقت بها هزائم نكراء في

ضواحي ثغر مليلية، كان أشهرها معركة يطلقون عليها: وهدة الذئب: في يوليوز 1909. وكانت لها انعكاسات سياسية واجتماعية خطيرة داخل اسبانيا. وتبقى أهم ملحمة شهدها الريف هي مقاومة محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي أصبح يقود القبائل الريفية بعد وفاة والده في شتنبر 1920. وقد انتقل الزعيم الريفي في صيف 1921 إلى مرحلة الهجوم على القوات الاسبانية وتمكن من طردها من المواقع التي احتلتها معتمدا "حرب العصابات". وتعتبر معركة أنوال في 21 يوليوز 1921 ألمع الانتصارات، فقد كانت كارثة حقيقية بالنسبة للإسبان، حيث بلغت خسائرهم البشرية ما يقرب من 19 ألف جندي ما بين قتيل ومفقود وأسير.

وبعد هذه المعركة تحالفت اسبانيا مع فرنسا، وشنتا حربا عسكرية استعملت فيها الغازات الكيماوية، استسلم بعدها الخطابي سنة 1926م، ونفي إلى جزيرة "لارينيون".

ودارت رحى المراحل الأخيرة لسياسة "التمهيد" خلال الثلاثينيات في جبل صاغرو وفي تخوم الصحراء، حيث صمدت قبائل أيت عطا أمام الجيش الفرنسي والقوات المحلية المساعدة له في "بوكافر" ما بين فبراير–مارس 1933. ولم يستسلم زعيمها عسو أوبسلام إلا عندما حصل على ضمانات بجعل المنطقة في منأى عن نفوذ الكلاوي، مع الحفاظ على شرف أيت عطا وعلى قبائلها. كما نجح زايد أوحماد في شرق البلاد، من توجيه ضربات جريئة إلى الجيش الفرنسي، ولم تنجح سلطات الحماية في إيقافه حتى مارس 1936 قرب تنغير.

وقد كان للمرأة المغربية دورا طلائعي في مختلف عمليات المقاومة، حيث علمت على المشاركة بشكل مباشر في المعارك. وقد خلدت الرواية الشفوية والأشعار الملاحم التي بصمت الذاكرة الجماعية.

وعموما لم تصمد المقاومة القبلية نظرا للتفوق التقني لسلطات الاحتلال، وافتقار المقاومة عبر مجموع البلاد إلى التلاحم والتنسيق، وتواطؤ القياد الكبار مع الاستعمار.

4- نشأة الحركة الوطنية

لم يتوقف نضال المغاربة، مع نجاح فرنسا في عمليات "التهدئة" بالبوادي المغربية، فقد برزت حركة مقاومة سياسية داخل الحواضر، انطلقت من أنشطة ثقافية قادتها جماعات من الشباب المتعلم. وكانت

البداية مع فتح المدارس الحرة وتأسيس جمعيات ثقافية ذات أنشطة متعددة. ومنح ظهير 16 ماي 1930، **أفراد هذه الجمعيات الفرصة للتحول إلى تنظيم سياسي صريح.**

وقد حاول هذا الظهير ترسيم سياسة بدأ تطبيقها منذ التوقيع على معاهدة فاس، وخاصة مع صدور منذ 11 شتنبر 1914 الذي حاول أن يجعل القبائل الأمازيغية محكومة ومنظمة حسب قوانينها وأعرافها الخاصة، تحت مراقبة السلطات. وقد تم تدعيم هذا التوجه بإصدار ظهيرين آخرين سنتي 1916 و1921. ثم ظهير 16 ماي 1930 الذي أعاد تأكيد مبدأ الاختصاص القضائي لهيئة الجماعة التي تطبق العرف (إزرف)، على أن القضايا الجنائية تعتمد على القانون الفرنسي. وهكذا تم إبعاد القاضي مع إقصاء الشرع في المناطق الأمازيغية.

انطلقت شرارة الاحتجاج ضد هذا الظهير من مدينة سلا، ثم ما لبثت أن انتشرت في بقية المدن. وقد وجد الوطنيون في الدفاع عن الدين الوسيلة الناجعة لتعبئة الجماهير. كما استغل الوطنيون بعض المناسبات مثل الاحتفال بعيد العرش يوم 18 نونبر 1933 لنشر أفكارهم، أقام الوطنيون بمدينة فاس احتفالات تخلد لأول. وأعطى الظهير فرصة ثمينة للتكتل داخل تنظيم وطني. وقد استعار هذا التنظيم اسمه من القاموس الديني، فاتخذ اسم "الزاوية". وقام مؤسسو "الزاوية" بإحداث تنظيم سري آخر يقوم بانتقاء الأعضاء في أفق توسيع التنظيم. وقد أطلق على هذا التنظيم اسم "الطائفة"، وهي كلمة تمتح من نفس القاموس. ثم تحول أعضاء كل من الزاوية والطائفة، منهم علال الفاسي ومحمد بلحسن الوزاني وأحمد بلافريج، لتأسيس أول حزب سياسي في المغرب سنة 1934 حمل اسم "كتلة العمل الوطني". واضطرت الإقامة العامة إلى التراجع بإصدار ظهير 08 أبريل 1934 بهدف الحد من التوتر، وكان هذا بمثابة انتصار للوطنيين.

وطالبت الحركة الوطنية بمجموعة من الإصلاحات عبر تحرير "دفتر مطالب الشعب المغربي" سنة 1934، ومنها:

- التطبيق الحرفي لمعاهدة الحماية، وحذف كل أشكال الإدارة المباشرة، ومشاركة المغاربة في السلطة؛
- الوحدة الإدارية والقضائية لمجموع التراب المغربي، وإيقاف الاستغلال الاستعماري.

غير أن سلطات الحماية ظلت متعنتة إزاء هذه المطالب، فتحول الوطنيون إلى العمل الجماهيري. وهكذا تم استعمال أشكال جديدة من النضال كان من جملتها تبني لباس وطني وتنظيم التجمعات والمظاهرات

وإشهار الملصقات وتوزيع المناشير، إلى جانب القيام بحملات المقاطعة للمنتوجات الفرنسية. وعقب ذلك قرر المقيم العام Charles Noguès في 18 مارس 1937 حل "كتلة العمل الوطني"، إلا أنه لم يمض شهر واحد حتى أعيد بناء الكتلة تحت اسم جديد "الحزب الوطني لتحقيق الإصلاحات"، سينقسم لاحقا إلى حزبين: "الحزب الوطني لتحقيق المطالب" بزعامة علال الفاسي، و"الحركة القومية" بزعامة محمد بن الحسن الوزاني.

واصلت فرنسا قمع الحركة الوطنية، بل واعتقال قادتها ونفيهم. فقد نفي علال الفاسي إلى الغابون وفرضت الإقامة الجبرية على محمد بن الحسن الوزاني في الصحراء، ثم في إتزر بعمق الأطلس المتوسط.

وبخلاف ما عرفه المسلسل المقابل بالمنطقة السلطانية، انطلقت الحركة الوطنية بالشمال قد قبل زوال المقاومة المتأججة بجبال الريف بزعامة الخطابي. فقد ظهرت هذه الحركة كتجربة حضرية ابتداء من العشرينيات، حين عمد أفراد بعض الأسر المتعلمين إلى مناهضة الاستعمار، وكان على رأسهم الحاج عبد السلام بنونة وأخوه محمد بنونة، ومحمد داود.

وتعتبر "المدرسة الأهلية" أول إنجاز مهم حققته هذه المجموعة سنة 1924. وقد لعبت هذه المدرسة دورا جوهريا في تكوين جيل من الوطنيين. إلى جانب ذلك تم تأسيس "مطبعة المهدية" سنة 1928، التي مكنت الوطنيين من نشر صحفهم ومجلاتهم ومناشيرهم الحزبية. وقد ظهرت الإرهاصات الأولى للعمل السياسي الوطني، مع إحداث فرع تطوان للجمعية السرية المسماة "أنصار الحقيقة" برئاسة عبد السلام بنونة منذ غشت 1926. وخلال الثلاثينيات، 5 شتنبر 1930، سيتم تأسيس تنظيم سري عرف باسم "الهيأة الوطنية الأولى"، سيقدم أعضاؤه وثيقة اشتهرت باسم "عريضة مطالب الأمة" وقعها حوالي 800 شخصية من أعيان المنطقة الشمالية، إلى رئيس الجمهورية الاسبانية يوم 8 يونيو 1931.

وتعزيزا لهذه المبادرة، شكل هؤلاء الوطنيون تنظيمين اثنين بمجرد عودة الوفدة من مدريد. حمل الأول اسم "وفد مطالب الأمة"، ليقوم بالدعاية لتلك المطالب والتعريف بها، والثاني "اللجنة الفرعية لتحقيق المطالب" بهدف التعبئة السياسية. كما استغل الوطنيون بالشمال الجمعية الاسبانية الإسلامية التي أنشئت بمدريد في يونيو 1932 بمبادرة من شكيب أرسلان، للضغط على السلطات الاستعمارية بمدريد وتطوان. وأصدروا صحيفة الحياة في مارس 1934.

وبعد وفاة عبد السلام بنونة، سنة 1935، تزعم عبد الخالق الطريس الحركة. وأظهر الوطنيون براغماتية سياسية ملحوظة بتفاعلهم مع انقلاب "فرانكو"، ما مكنهم من تأسيس "حزب الإصلاح الوطني" في 18 دجنبر 1936. ولتخوفه من تزايد قوة الوطنيين استغل المندوب السامي خوان بيگبدر (Juan Beigbeder) المنافسة بين الطريس والمكي الناصري، ليساعد الأخير على تأسيس حزب حمل اسم "حزب الوحدة المغربية". كما أن انتصار الجنرال فرانكو، جعله يتراجع عما اضطر إلى التنازل عنه للوطنيين نتيجة ظروف الحرب، لتبدأ مرحلة من التضييق على الوطنيين ومحاربة نشاطهم.

5- السير نحو الاستقلال

غير أن الأوضاع الناجمة عن الحرب العالمية الثانية والظرفية الجديدة للنضال ضد الاستعمار في العالم، خاصة صدور الميثاق الأطلسي سنة 1941 والتأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، قد غيرت موقف الحركة الوطنية التي أصبحت تطالب بإلغاء عقد الحماية والاعتراف باستقلال المغرب.

وعلى هامش لقاء آنفا في يناير 1943، تمت مقابلة، لم تباركها السلطات الفرنسية، بين السلطان محمد بن يوسف والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت. وقد صدر عن الأخير تلميحات تدعم القضية المغربية. في ذات السياق تأسست أحزاب جديدة منها حزب الاستقلال، الذي تشكل من القادة السابقين "للحزب الوطني لتحقيق المطالب" الذين تجمعوا حول أحمد بلافريج بعد عودته إلى المغرب، ومن بعض عناصر "الحركة القومية" التي كان يتزعمها محمد بلحسن الوزاني، والذين انضموا إلى جماعة بلافريج. كما طعّم بفعاليات وطنية من جميع الطبقات والفئات، وخاصة النخبة الشابة التي أذكت في العمل الوطني نفسا جديدا. وساهمت في الدفع بالقضية المغربية إلى واجهة الأحداث، وذلك في شهر دجنبر 1943 خلال التهييء لتوقيع وثيقة الاستقلال.

كما تأسس في يوليوز سنة 1943، "الحزب الشيوعي بالمغرب"، بقيادة "ليون سلطان" (Léon Sultan) وتم إصدار جريدة ناطقة باسمه هي "الوطن". وقد انضم إليهم عدد من المغاربة، أبرزهم سيمون ليفي وألبير عياش وجرمان عياش وإدموند عمران المالح. وسيأخذ الحزب مسارا آخرا بعد موت "ليون سلطان" سنة 1945، وتعويضه بعلي يعتة، إذ أصبح يعرف باسم "الحزب الشيوعي المغربي" بدل "الحزب

الشيوعي بالمغرب". وبمبادرة من محمد بلحسن الوزاني تأسس حزب الشورى والاستقلال، بعد عودته من منفاه، متبنيا نفس الهيكلة التنظيمية التي كانت "للحركة القومية".

وفي الشمال قرر الطريس والناصري إنهاء خلافتهما وتم توحيد حزبيهما، أي حزب الإصلاح وحزب الوحدة المغربية، وسميت بالجبهة القومية للوطنية المغربية، وذلك يوم 18 دجنبر 1942.

وشكل تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال يوم 11 يناير 1944 محطة رئيسية في هذه المسيرة نحو الاستقلال. غير أنه تجذر الإشارة إلى أن هناك وثيقة سابقة قدّمتها الجبهة القومية للوطنية المغربية (المنطقة الخليفية) 1943؛ وأخرى يوم 13 يناير 1944 قدّمها بلحسن الوزاني (حزب الشورى والاستقلال)؛ ولاحقا بيان الاستقلال للحزب الشيوعي المغربي يوم 04 غشت 1946.

وظل الرد الفرنسي والاسباني دائما هو القمع والعنف اتجاه عناصر الحركة الوطنية. إلا أن الحركة الوطنية كثفت من أنشطتها وتوسعت الحركة بانضمام قادة شباب من أمثال المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد. كما عمت دائرة الاستقطاب مختلف الطبقات الاجتماعية، لتشمل التجار الصغار في المدن والبروليتاريا الحضرية وجماهير الفلاحين إلى الانتلجانسيا والبورجوازية الحضرية.

كما قام السلطان محمد بن يوسف (محمد الخامس) بعدة أنشطة سياسية، جعلت سلطات الحماية تنظر إلى محمد بن يوسف على أنه المحرك الخفي لمبادرات الحركة الوطنية. ففي خطابه بطنجة يوم 10 أبريل 1947 أكد على إصرار المغرب على الاستقلال، ووحدة التراب المغربي.

وفي إطار هذه المجابهة، أدرك السلطان أن أفضل سلاح يوظف ضد السلطة الاستعمارية هو الامتناع عن توقيع الظهائر، وهو ما اعتبره المقيم العام "جوان" Juin شكلا من العرقلة المرفوضة. وتواصل صمود السلطان ففي نونبر 1952، ألقى خطاب العرش الذي قارن فيه الحماية بقميص ضاق مقاسه على صاحبه، مع المطالبة بالانعتاق الشامل والآني للمغرب، مما أدى إلى إقرار أنصار الإقامة العامة التحرك، فوقعت عرائض تطالب بخلعه بإيعاز من التهامي الكلاوي وعبد الحي الكتاني. ففي يوم 14 غشت أعلن تجمع للأعيان في مراكش عن خلع محمد بن يوسف وتنصيب محمد بن عرفة مكانه، بتزكية من الحكومة الفرنسية. وفي 20 غشت، تم نفي السلطان وعائلته إلى كورسيكا ومنها إلى مدغشقر.

وصل الصراع إلى نقطة اللاعودة مع نفي السلطان الشرعي. وطوال مدة نفيه عمدت القواعد المناضلة إلى المقاومة المسلحة والعمليات الفدائية، واعتبرتها الوسيلة الوحيدة الناجعة لتكسير شوكة الاستعمار والحصول على استقلال البلاد.

وعملت الظرفية الدولية والوضعية الداخلية في المغرب على إرغام حكومة فرنسا إلى العمل على الخروج من مأزق عزل السلطان الشرعي، وتعقد المسألة المغربية. فعقدت لقاءات في إيكس ليبان (Aix-Les-Bains)، ما بين 22-28 غشت 1955، وتعلق الأمر بجلسات استماع واستجواب أنصتت خلالها فرنسا إلى وجهات نظر شخصيات مغربية، أو فرنسية مقيمة في المغرب حول الأوضاع الحرجة في البلاد وعن تصورات كل واحدة منها في شأن حل الأزمة المغربية الفرنسية. تم تصنيفهم ضمن مجموعات وفق معايير متنوعة هي التقليديون والمعتدلون والنقابيون والوطنيون، ثم ثلاث شخصيات يهودية.

وتزامن هذا المنعرج السياسي وانطلاق الهجومات الأولى لوحدات جيش التحرير، الرافضة لمخططات إيكس ليبان، على الثكنات والمراكز الفرنسية يوم 02 أكتوبر 1955 بالريف والأطلس المتوسط. وكشفت هذه العمليات عن وجود بنية أكثر تنظيما. ناهيك عن صدور بيانات توحد الرؤى النضالية لحركة المقاومة المغربية وجبهة التحرير الجزائرية، مما قلب الموازين وغير الحسابات. فقد أحست فرنسا مع تصاعد العمل الفدائي، وتنامي الالتفاف الجماهيري حول مطلب عودة السلطان المنفي وتحقيق الاستقلال، بأن الوقت قد حان لإيجاد حل سريع للقضية المغربية.

أعادت فرنسا السلطان محمد بن يوسف من مدغشقر إلى فرنسا يوم 31 أكتوبر 1955، ليتم التوقيع على تصريح "لاسيل سان كلود" (La Celle Saint-Claud) يوم 06 نونبر1955، حيث حددت الخطوات المقبلة التي بموجبها تتم تسوية الأزمة المغربية-الفرنسية. وبعدها عاد السلطان محمد بن يوسف إلى المغرب يوم 16 نونبر 1955، ليوجه خطابا للمغاربة يومين بعد ذلك، بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين لجلوسه على العرش.

واعترفت فرنسا باستقلال المغرب بتاريخ 02 مارس 1956. ومع أن الحكومة الإسبانية قد فوجئت بالمنحى الذي أخذته هذه الأحداث، إلا أنها اضطرت بدورها إلى الاعتراف باستقلال المغرب على إثر زيارة رسمية قام بها السلطان إلى مدريد من 4 إلى 7 أبريل 1956. وقد تخلت إسبانيا عن المنطقة الخليفية،

لكنها ظلت متشبثة بسبتة ومليلية وطرفاية وإفني والصحراء المغربية. أما الوضع الدولي لمنطقة طنجة، فقد ألغي في أكتوبر 1956 كنتيجة طبيعية لاستقلال المغرب.